قراءة في كتاب

التطهير العرقي في فلسطين
إيلان بابيه

باسمة صواف

" فكرتنا هي أن استعمار فلسطين يجب أن يسير في اتجاهين متوازيين : استيطان يهودي في أرض إسرائيل ، وإعادة توطين " عرب أرض إسرائيل " خارج البلد ، وقد يبدو ترحيل هذا العدد الكبير من العرب لأول وهلة غير مقبول من الناحية الاقتصادية ، وعلى الرغم من ذلك ، فهو حل عملي ، كما أن إعادة توطين سكان قرية فلسطينية في أرض أخرى ، لا يتطلب كثيراً من المال " .

" ليو موتسكين "

أحد مفكري الحركة الليبرالية ، 1917

هكذا بدأت الحكاية ، من حكاية دولية تقوم على تهجير شعب يمتلك الأرض ، لصالح شعب بلا أرض ، لتمتدّ إلى حكاية أخرى مُستكمَلة ، ولكنها من داخل فلسطين ، من " البيت الأحمر " –الذي شيّد في تل أبيب في العشرينيات من القرن الماضي– وقد مُسحت آثار هذا البناء " الشاهد على الجريمة " ، ليُقام بدلاً منه فندق " شيراتون " . في ذلك المكان ، حاك أحد عشر رجلاً من القادة الصهاينة " الهاجاناة " في (10 آذار 1948) ، خطة لتطهير فلسطين عرقياً ، لتكتمل الحكاية ، وقد أطلق على هذه الخطة اسم " دالِت " (حرف الدال بالعبرية) .

أراد إيلان بابيه في كتابه **التطهير العرقي في فلسطين** أن يحيل الرؤية التاريخية للنكبة إلى منظور آخر ؛ يقوم على رؤية الحقيقة ، التي جعلت العالم يتناسون الجريمة التي ارتكبها الصهاينة ضدّ الشعب الفلسطيني ، بعد أن تنكروا لها ، وذلك من خلال الدراسات الإسرائيلية التي تحدثت عن تلك الفترة ، متجاهلة هذه الجريمة ، معتمدةً تماماً على فكرة أساسية ترى " أن الإسرائيليين قد خاضوا حرباً " أخلاقية " في سنة 1948 ضدّ عالم عربي " بدائي " " (ص : 5) . وقد اعتبر الكاتب أن التطهير العرقي هو " جريمة ضد الإنسانية ، والذين يقدمون على ارتكابه اليوم يعتبرون مجرمين تجب محاكمتهم أمام هيئات قضائية خاصة " (ص : 3) .

يتكون الكتاب من اثني عشر فصلاً ، موزعةً بين مائتين وإحدى وتسعين صفحة ، بالإضافة إلى الملاحق المحتوية على الخرائط ، لتصل صفحاته إلى ثلاثمائة وأربع وسبعين صفحة .

الفصل الأول: "تطهير عرقي مزعوم"

عرض الكاتب تعريفات عدّة للتطهير العرقي ، منها تعريفات علمية وموسوعية وشعبية ، وأعطى مثالاً على موسوعة " هاتشينسون " التي عرَّفت التطهير العرقي بأنه " فعل يقوم على الطرد من أجل التجانس العرقي " . أما التعريفات العلمية فهي أشمل ؛ لأنها ترى أن التطهير العرقي يقوم من أجل إنشاء الدول القومية الجديدة ، والكفاح القومي ، بينما انبنت معظم التعريفات الشعبية ، على فكرة الطرد لسكان غير مرغوب فيهم ؛ على خلفية تمييز ديني ، أو عرقي ، أو سياسي ، أو إستراتيجي ، أو لاعتبارات أيديولوجية ، أو من أجل ما ذكر معاً .

نجد أن هذه التعريفات تنبثق من رؤية موحدة ؛ تقوم على أن التطهير العرقي يهدف إلى تحويل بلد " مختلط عرقياً إلى بلد متجانس عرقياً " ، وينتج عن هذا التطهير عمليات تهجير للسكان الأصليين عن طريق القوة ، وما يرافقها من إبادات جماعية ، وبذلك تنشأ قضية اللاجئين . وتكون نتيجة هذا الفعل " محو السكان المطرودين من تاريخ البلد الرسمي والشعبي ، واستئصالهم من الذاكرة الجماعية " (ص : 11) .

ويضيف الكاتب أن هذا هو الذي حدث في فلسطين العام 1948 ، بدءاً من مرحلة التخطيط ، وصولاً إلى مرحلة التنفيذ وما بعدها ، وفقاً للتعريفات العلمية المدرجة سابقاً .

بالإضافة إلى ذلك، فقد تطرق الكاتب في هذا الفصل إلى موضوع "التطهير العرقي كجريمة"، حيث نُظر إليه في المعاهدات الدولية على أنه جريمة ضدّ الإنسانية، ولذلك قامت على أساسه المحكمة الجنائية الدولية، كما أعطى أمثلة على مجرمي حرب يوغسلافيا الذين تعرضوا للمحاكمة، وعلى سياسة الحكومة السودانية في "دارفور"، الذين صُنفوا كمجرمي حرب، دون اتخاذ أية إجراءات قانونية بحقهم.

كما يضيف أن ما حدث في فلسطين العام 1948، كان ضدّ الإنسانية، ولذا يجب استثناؤه من الجرائم "المزعومة"؛ لأن مرتكبيه معروفون، وقد شارك هؤلاء في إقامة دولة إسرائيل، وحظوا بتأييد كبير من جانب السكان اليهود؛ لما وفروه لهم من مكانٍ آمن، بعد ما تعرضوا له من اضطهاد ديني في أنحاء متعددة من العالم.

ويأخذ الكاتب منحىً آخر في محاكمة هؤلاء، بعد موت عدد كبير منهم. ويقوم هذا المنحى على نظرة مستقبلية أوسع تقوم على إعطاء فرصة للسلام، تنطلق من قاعدة الإعفاء، بسبب تقادم الزمن، وهذا الإعفاء مشروط بقرار 194، الذي صدر في 11 أيلول 1948، والذي يقوم على عودة اللاجئين الفلسطينيين، على الرغم من أنه تمّ إلغاء هذا القرار في العام 1949 لصالح إسرائيل.

الفصل الثاني: نحو دوله يهودية حصراً

انطلق "بابيه" في هذا الفصل من أن الدافع وراء التطهير العرقي كان أيديولوجياً، فسرد لنا بدايات تشكيل الصهيونية؛ التي برزت في أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر في أوروبا الوسطى والشرقية كحركة إحياء قومي، من أجل الاندماج الكامل، أو استمرار التعرض للاضطهاد.

وفي بداية القرن العشرين، ربط معظم قادة الحركة الصهيونية هذا الإحياء القومي؛ باستيطان فلسطين لأسباب عدّة، منها: أهمية فلسطين في الديانة اليهودية، كونها الأرض التي سيبعث فيها المسيح المنتظر، ولكن الصهيونية جعلت اليهودية علمانية وقومية، فطالب المفكرون الصهاينة بالأرض التوراتية التي ستكون مهداً لحركتهم القومية الجديدة؛ وهم بذلك يرون أن فلسطين أصبحت بلداً يحتله "غرباء"، ويجب استرداده منهم. وهذا ما جعلهم ينظرون إلى فلسطين العام 1882 على أنها خالية من البشر، وأن الفلسطينيين كائنات غير مرئية، أو جزء من عقبات الطبيعة التي يجب التغلب عليها أو إزالتها، فكان لا بدّ من إقامة دولتهم، التي ستُسرع من مجيء السيد المسيح.

أما الدراسات العلمية الحديثة، فقد رأت أن الاستيطان المبكر في فلسطين، ما هو إلا "سعي إيجابي للتقدم في تطبيق الثورات الماركسية والاشتراكية إلى حدّ أبعد من المحاولات الأقل نجاحاً لتطبيقها في روسيا" (ص: 22)، وهي بذلك تنفي أن يكون مخططاً أيديولوجياً صهيونياً. ويرى الكاتب في رأي الدراسات العلمية الحديثة طموحاً مشكوكاً فيه، وتلاعباً ينطوي على غش، كما يشير إلى الأساليب المتبعة في تحقيق هذه الأيديولوجية، حيث انكبوا منذ العام 1905 على شراء الأراضي الفلسطينية وامتلاكها، وكانوا يهدفون من وراء ذلك؛ إلى دخول سوق العمل المحلية، لإسناد القادمين الجدد، الذين كانوا في وضع اقتصادي هش.

في المقابل، اختلفت نظرة الزعماء الفلسطينيين للهجرة اليهودية في ذلك الوقت، فنُظر إليهم على أنهم جزء من الاندفاعة الأوروبية التبشيرية والاستعمارية، وطالب آخرون الحكومة العثمانية بتقييد الهجرة الصهيونية إلى الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك بقيت العائلات الفلسطينية الغنية تبيع الأراضي للقادمين الجدد من اليهود.

أما مصر، فلم ترَ في هجرة الصهاينة خطراً يتهدد السكان الأصليين من الفلسطينيين؛ لأنها كانت تعتقد أنهم فقراء معدمون، لا يحملون أي جنسية.

ويرى "بابيه" أن حاجة اليهود لوطن قومي باتت ملحةً؛ لإنقاذ تاريخ حافل بالاضطهاد والمذابح، عن طريق إنقاذ "الوطن القديم" كوسيلة لتحقيق هدفهم.

وفيما يتعلق ببريطانيا، فقد لعبت دوراً كبيراً في إقامة هذا الدولة اليهودية، من خلال "وعد بلفور" سنة 1917، وقد كان هذا الوعد مناقضاً لطموحات الفلسطينيين، وحقهم الطبيعي في وطنهم. هذا بالإضافة إلى أن الحكومة البريطانية العام 1928 تعاملت مع فلسطين على أنها دولة واقعة ضمن نفوذها، وليست مستعمرة، وهي بذلك تعطي حقاً لليهود بتحقيق طموحاتهم، إلى جانب طموحات الفلسطينيين على أساس مبدأ "التكافؤ".

ولكنها فعلياً كانت أقل إنصافاً بحق الفلسطينيين لصالح الطرف الآخر. وكان للوبي الصهيوني دور كبير في تحقيق هدفهم من خلال إنشاء منظمة عسكرية فعالة، بمساعدة ضباط بريطانيين "متعاطفين"، من أجل البحث عن موارد مالية وفيرة، وإنشاء نواة سلك دبلوماسي لإنشاء دولة يهودية في فلسطين بالقوة، وتوفير التحضيرات العسكرية، وإقامة جيش إسرائيلي بهدف ضرب المقاومة الفلسطينية.

كما أحدث الضابط البريطاني "تشارلز وينغيت" تغييراً جذرياً في "الهاجاناة"، حيث تحولت إلى ذراع عسكرية للوكالة اليهودية، وللهيئة الصهيونية المسيطرة في فلسطين، بعد أن كانت شبه عسكرية تابعة للمجتمع اليهودي في فلسطين، وقد كان لها دورٌ كبير في تطبيق الخطط العسكرية، وتطهير البلاد من سكانها الأصليين. وساعدت ملفات القرى التي أقامها الصندوق القومي اليهودي في تسهيل عملية التطهير؛ بما تضمنته من تفصيلات دقيقة عن كل قرية فلسطينية، وعن موقعها الطوبوغرافي، وتركيبتها الاجتماعية والاقتصادية.

وكان "بن غوريون" يسعى إلى الهيمنة اليهودية المطلقة، من خلال: القوة، والفرصة؛ وقد تحقق له ذلك، بعد خروج القوات البريطانية من فلسطين، حيث وضع خطة "ج" (غيمل بالعبرية) في العام 1946. وقد عملت هذه الخطة وعبر الاستعانة بملفات القرى، على تدمير البنية التحتية الفلسطينية، بما نفذته من دمار وتهجير، وبعد أشهر عدة، تمّ وضع خطة جديدة "دالت"، التي بدورها حسمت مصير الفلسطينيين

واليهود. ويضيف الكاتب أن هذه الخطة (دالت)، قضت بطرد الفلسطينيين من وطنهم بشكل منهجي وكلي.

الفصل الثالث: التقسيم والتدمير، قرار الأمم المتحدة وتداعياته

تناول الكاتب في هذا الفصل: كيفية قيام كيانين يهودي وفلسطيني بشكل متجانس، في حين يشكل سكان فلسطين الثلثين، بينما يزيد عددهم في الريف على ثلاثة أرباع. كما أشار إلى دور بريطانيا في تشكيل الكيانين، من خلال تحويل قرار التقسيم إلى الأمم المتحدة، بعدما فشلت في حل النزاع بين الطرفين، وقيام الأمم المتحدة بإحالة المسألة إلى لجنة "أونسكوب" الخاصة بفلسطين، في الوقت الذي كانت فيه هذه اللجنة تجهل آليات حل النزاعات، أو حتى هي على معرفة بتاريخ فلسطين، ما أسفرت عن توصيات اللجنة لصالح اليهود، وكانت النتيجة تقسيم فلسطين إلى دولتين؛ مرتبطتين فدرالياً بوحدة اقتصادية، ومختلفتين في التوازن الديموغرافي الداخلي.

أما فيما يتعلق بالقدس، فلها كيان منفصل، خاضع لنظام دولي بإدارة الأمم المتحدة. وفي 29 من تشرين الثاني العام 1947، صدر قرار التقسيم 181 عن الأمم المتحدة؛ الذي تجاهل بدوره التركيبة الإثنية لفلسطين، على الرغم من أن اليهود في ذلك الوقت كانوا لا يمتلكون أكثر من 6% من مساحة الأراضي الفلسطينية، ولا يشكلون أكثر من ثلث عدد السكان؛ ولكن الأمم المتحدة رغبت في تعويض اليهود عن الهولوكوست النازية، ولكنها في المقابل شاركت في عملية التطهير العرقي للفلسطينيين بتبنيها لأيديولوجيا إقصائية في واقع اثني شديد التوتر، تجسد في قرار التقسيم 181.

أما بالنسبة للردود الفلسطينية والعربية على قرار التقسيم، فقد رفضت القيادة الفلسطينية القرار، وطالبت بعرض المسألة على محكمة العدل الدولية؛ لاختبار شرعية القرار، ولكن ذلك لم يحدث، كما أعلنت جامعة الدول العربية، والهيئة العربية العليا مقاطعتهما للتفاوض مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، ولم تشاركا اللجنة في كيفية تنفيذها للقرار. بالمقابل، فقد أجرت القيادة الصهيونية حواراً ثنائياً مع الأمم المتحدة بشأن وضع خطة لمستقبل فلسطين؛ يضمن لها التواجد على مساحة تمتد على أكثر من 80% من مساحتها، ولكن أعضاء اللجنة الخاصة بفلسطين أقنعوا اليهود بالاكتفاء بنسبة 56% من مساحة الأراضي. ولأهمية القدس الدينية، فقد أقنعت الدول الكاثوليكية الأمم المتحدة بجعلها مدينة دولية؛ كما استفاد الصهاينة برئاسة "بن غوريون" من رفض الفلسطينيين والعرب لقرار التقسيم، بإخباره لزملائه في الهيئة الاستشارية "أنه في ضوء رفض العرب التعاون مع الأمم المتحدة، فإنه لا توجد حدود إقليمية للدولة اليهودية العتيدة" (ص: 47).

كما أشار بابيه إلى أهمية الهيئة الاستشارية في تاريخ الدولة اليهودية؛ فقد بدأت لجنة دفاع، وانتهت إلى نواة لهيئات صلبة تقدم النصح لحكومات إسرائيل على مرّ الزمن؛ فيما يتعلق بقضايا أمن الدولة، والإستراتيجيات، والسياسات تجاه العالم العربي بشكل عام، وتجاه الفلسطينيين خاصة (ص: 48).

الفصل الرابع: بلورة الخطة الرئيسية

يعرض الكاتب في هذا الفصل، أهم الأحداث الرئيسية التي سارعت في عملية التطهير ما بين شباط 1947، وأيار 1948، وما رافقها من ضربات عنيفة وجهت إلى الشعب الفلسطيني؛ وتجلت نتائجها في ترحيل أعداد كبيرة، قُدرت بـ 75 ألف نسمة، وقد ازداد هذا العدد بعد تنفيذ خطة "دالت"، حيث وصل إلى 250 ألف نسمة، وهو ما جعل الإدارة الأمريكية تقترح خططاً بديلة لقرار التقسيم، تراوحت بين الوصاية، إلى وقف إطلاق النار، الأمر الذي سارعت بموجبه القيادة الصهيونية إلى رفضه.

ومن العوامل التي ساعدت في تشكيل صياغة الإستراتيجية الصهيونية الرسمية: تفكك أنظمة القوة السياسية والعسكرية الفلسطينية، والتشويش والفوضى في العالم العربي؛ جرّاء الموافقة الدولية على المشروع الصهيوني، واستغلال الفرصة التاريخية؛ من أجل تحقيق حلم إقامة الدولة اليهودية، هذا بالإضافة إلى عدم تكافؤ الجيوش العربية مع الجيش الإسرائيلي من حيث العدد والعدة، فقد كانت القوات العربية تفتقر إلى هرمية قيادية، وكان عددهم 50 ألفاً مقابل 80 ألفاً من الجيش الإسرائيلي النظامي المتكون من مجموعتين متطرفتين: هما الأرغون، وشتيرن، بالإضافة إلى البالماخ؛ ما أنتج جيشاً موحداً، شكل قوة ضاربة؛ عززت من ثقة بن غوريون بقدرة المجتمع اليهودي على أن يرث الدولة الانتدابية، ويستولي على فلسطين.

أما الخطوات التي اتبعتها القيادة الصهيونية لتنفيذ خطتها، فكانت بتحديد ما يشكل دولة قابلة للحياة، بمصطلحات جغرافية (ص: 51)؛ وقد تأثر شكل الخريطة باتفاقية مشروطة بين الملك عبد الله، والقيادة الصهيونية، تم بموجبها تنازل اليهود عن المناطق الشرقية من فلسطين، مقابل وعد من ملك الأردن بعدم انضمامه إلى أية عمليات عسكرية ضد الدولة اليهودية، بعدما نجحت القوات الأردنية والعراقية في صد محاولات اليهود في احتلال الضفة الغربية، وكذلك بناء قدرة عسكرية ملائمة، وحصول الجيش بمساعدة الحزب الشيوعي اليهودي على شحنة من الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي.

ويرى الكاتب أنه إذا ما تم تحويل عملية تاريخية مرتبطة بأيديولوجيا نظرية إلى واقع ملموس، لا بدّ إذاً من إخلاء أكبر عدد ممكن من السكان، وهذا ما حدث العام 1948، لذلك نظر اليهود إلى "الميزان الديموغرافي" بينهم وبين الفلسطينيين، على أنه كارثة، فقاموا بتشجيع هجرة يهودية كثيفة إلى فلسطين، ونشطوا في إتمام خططهم بدقة وإحكام في عمليات مستهدفة لمدن وقرى فلسطينية، فمن شارون الذي تبنى سياسة "فرق تسد" داخل المجتمع الفلسطيني، إلى حملات تخويف منهجية، تقوم على الضغط النفسي والتهديد والترهيب، كما حدث في قريتي: دير أيوب، وبيت عفّا؛ بالقرب من مدينة الرملة، إلى نسف بيوت قرية الخصاص في الجليل الأعلى، وأهاليها نيام، وأما في حيفا فقد استُخدمت فيها وسائل متعددة لإرهاب السكان، وقتلهم بغتة، وصولاً إلى فايتس وتطبيق "الترانسفير" الذي وضع العام 1940، والذي هدف إلى إخلاء الأرض التي يزرعها العرب، وتحريرها من أجل

الاستيطان اليهودي (ص: 72). وقد كان فايتس يعتبر الاستيلاء على الأراضي العربية "واجباً مقدساً"، وقد أظهر بن غوريون ارتياحه حينما شاهد مدينة القدس وقد دمرت حولها القرى الفلسطينية، فعبر عن ذلك بقوله: "عندما آتي إلى القدس الآن، أشعر بأنني في مدينة عبرية" (ص: 78)، وصولاً إلى "العمليات المنهجية" نتيجة التقلبات الحادة في المزاج الدولي، فيما يتعلق بالأزمة الدولية، فكان لا بدّ من عمليات سريعة، وهادفة ضدّ كافة القرى والمدن الفلسطينية.

وأنهى الكاتب الفصل بوضع "الهاجاناة" لخطة "دالت"، واسمها الرسمي "خطة يهوشواع"، كما أشار إلى المنهجية في تنفيذ الخطط العسكرية المتبعة في الثنائية القائمة بين السياسيين والعسكريين، حيث أن هناك فارقاً بين المسودة العسكرية التي تسلم للسياسيين، وتلك التي تسلم للقادة العسكريين، وهذا يؤدي إلى تضليل من جانب الجيش للسياسيين بشأن نواياهم الحقيقية، وقد فعل موشيه دايان ذلك في سنة 1956، وأرئيل شارون سنة 1982، وشاؤول موفاز في سنة 2000، ولكن ما كان يجمع بين النسخة السياسية والعسكرية هو هدف الخطة العام.

الفصل الخامس: مخطط التطهير العرقي، الخطة "دالت"

بدأ "بابيه" الفصل بالإشارة إلى زعيم المجتمع اليهودي بن غوريون، الذي كان لا يبدي في يومياته اهتماماً بوقوع كارثة حقيقية، أو "هولوكوست" ثانية؛ لثقته بأن فلسطين باتت في قبضته، وقد كان على وعي كامل بقدرة القوات اليهودية المسلحة التي بلغ عددها 50 ألف جندي عندما وضعت خطة "دالت"، التي بدأت "الهاجاناة" بتطبيق أول مرحلة منها بطريقة منهجية، وهي: "عملية نحشون"، التي تميزت بكونها أول عملية جمعت المنظمات اليهودية كجيش موحد، "واضعة بذلك الأساس للجيش الإسرائيلي المرتقب" (ص: 99). وقد تم بموجب هذه الخطة تحديد القرى التي سيتم اقتحامها، وهي: دير ياسين، وقالونيا، وساريس، وبيت سوريك، وبدو، وقرية سيرين، وعين الزيتون، وغيرها من القرى الفلسطينية. أما المدن فكانت: حيفا، ويافا، وصفد، وعكا، وبيسان، والقدس؛ وقد اتفقت المنظمات اليهودية على خطة واحدة، وهي التدمير والتهجير، مع اختلاف في بعض الأساليب المتبعة في كل قرية ومدينة؛ وقد تم استثناء قريتي أبو غوش والنبي صموئيل من التدمير؛ لأن مختاريهما أقاما علاقات ودية مع القادة المحليين لعصابة "شتيرن". ويضيف الكاتب أنه من سخرية القدر أن "الهاغاناة" أرادت تدمير القريتين، إلا أن عصابة "شتيرن" سارعت إلى نجدتهما، وقد تمت عمليات التدمير والتهجير قبل أن يدخل جندي عربي نظامي إلى فلسطين.

"قرية سيرين .. نموذجاً"

تقع هذه القرية بالقرب من بيسان، وقد احتلت في 12 أيار من العام 1948، وامتدت هذه القرية حول مقام وليّ مسلم اسمه الشيخ ابن سيرين، وكانت تمتاز بأن بيوتها مبنية من أحجار بركانية سوداء ممزوجة بالصلصال، وكانت السطوح مغطاة بطبقات مجدولة من الحطب والخيزران، وتميزت القرية بنظامها التعاوني القائم على التشارك في الأرض الذي يرجع إلى العهد العثماني، والذي لم ينجح في القضاء عليه تحول الزراعة المحلية إلى الطرائق الرأسمالية، ولا الاندفاع الصهيوني للحصول على الأراضي" (ص: 117). وكانت القرية تضم عائلة "الزعبي" التي كانت مدعومة بحصانة من جانب الوكالة اليهودية؛ لأن مختارها كان على صلة وثيقة برئيس بلدية حيفا، كما كانت تسكنها عشيرة "أبو الهيجا"، التي كانت أكثر ولاء للحاج أمين الحسيني؛ والتي كانت سبباً لهدم القرية، كما ضمت عشيرة مسيحية صغيرة. فهذا النسيج التلاحمي دُمر خلال ساعات قليلة، يؤكد "بابيه" على أن القرويين لم يقاتلوا، بل وجهت إليهم الأوامر بالرحيل عبر نهر الأردن، ومن ثم نسف المسجد، والكنيسة، والدير، والبيوت(ص: 117-118).

مجزرة عين الزيتون .. نموذجاً

قام الأدباء بتجسيد مجزرة "عين الزيتون" في كتاباتهم، كرواية "باب الشمس" للكاتب إلياس خوري، وكذلك الكاتبة اليهودية "نتيفا بن يهودا" في قصة "بين العُقد"، كما تم تحويل رواية "باب الشمس" إلى فيلم سينمائي من إنتاج فرنسي-مصري مشترك، أوكلت مهمة القرية إلى "موشيه كالمان" الذي لم يلاقِ مواجهة تذكر، فقد انسحب المتطوعون السوريون الذين استسلموا برفع الرايات البيضاء عند دخول القوات اليهودية إلى القرية؛ التي قُصفت بمدافع الهاون، والقنابل اليدوية. ومن الأساليب المستحدثة في القرية، هي أن وحدات الاستخبارات التابعة "للهاغاناة"، قد أحضرت مُخبراً مغطى الرأس، ليتعرف على الأشخاص المدرجة أسماؤهم في قائمة المطلوبين، وتم إحضار الرجال، وإعدامهم بإطلاق النار على رؤوسهم، ومن كان يحتج أو يتمرد لقي المصير نفسه. ومن الإجراءات الروتينية التي أصبحت متبعة، هي تجريد الناس من أمتعتهم قبل أن يتم نفيهم من وطنهم، كما يضيف "بابيه" أنه: من دوافع الإعدام كانت عدم وجود معسكرات تحوي الأعداد الكبيرة من الأسرى، ومع ذلك هذا لا ينفي قيام إسرائيل بعمليات الإعدام بعد بناء المعسكرات، كما جرى في "الطنطورة" و"الدوايمة" بعد 15 أيار من العام 1948 (ص: 123).

مدينة يافا .. نموذجاً

يافا آخر مدينة احتلت في 13 أيار، قبل انتهاء الانتداب البريطاني بيومين، في ذلك الوقت قام بمهاجمتها 5 آلاف جندي من "الهاجاناة والأرغون"، وتميزت المدينة عن غيرها بعدد المتطوعين لحمايتها، الذين كانوا من فئات مختلفة: خمسون مسلماً من البوسنة، ومتطوعون من المسيحيين، وعدد من أفراد الجيل الثاني من فرسان الهيكل؛ وهؤلاء مستعمرون ألمان جاؤوا إلى فلسطين في منتصف القرن التاسع عشر كمبشرين دينيين، وقرروا الدفاع عن مستعمراتهم. ويضيف الكاتب أن عددهم بلغ 1500 متطوع، مقابل 5 آلاف جندي إسرائيلي، وقد صمدت المدينة مدة ثلاثة أسابيع، كما يصف "بابيه" أن مظاهر الترحيل والطرد المشتركة بين المدن، من قبيل تدافع الناس بكثرة نحو الميناء، وإطلاق النار عليهم من الجانب اليهودي، ما أدى إلى قلب القوارب، ومن ثمّ غرق أعداد كبيرة من المهاجرين، كانت مختلفةً في يافا، فقد

كانوا أقل فوضى؛ لأن ترحيلهم تمّ بمساعدة بريطانية (ص: 114).

كما ذكر الكاتب في هذا الفصل "قضية الدروز" تحت عنوان "الخضوع لقوة متفوقة"، وهؤلاء قد انضموا لجيش الإنقاذ في نيسان 1948، ثم فرّ منهم نحو 500، وانضموا إلى القوات اليهودية، من خلال معركة مفتعلة، وبعد ذلك أعلنوا ولاءهم للصهيونية، وقد أصبح الدروز فيما بعد الأداة الرئيسة لتنفيذ تطهير الجليل عرقياً، وانضم إليهم الشركس الذين أصبحوا فيما بعد نواة حرس الحدود الإسرائيلي.

جيش الإنقاذ

لم يسجل جيش الإنقاذ وجوداً فعالاً في الدفاع عن فلسطين، وقد واجه هذا الجيش مشكلة حقيقية أثناء وجوده، وهي الفارق الشاسع بين الأسلحة التي يمتلكها، مقابل الأسلحة التي تمتلكها القوات اليهودية، وكان القاوقجي يقود جيشاً قوامه 2000 جندي، ولكن هجماته كانت فاشلة؛ لأن إستراتيجية الخطة التي وضعها كانت تعتمد على تجزئة قواته إلى وحدات صغيرة، وإرسالها إلى أكثر من قرية ومدينة، ما جعلها قوات دفاعية غير كافية (ص: 128). وعندما فشل القاوقجي بدأ يسعى إلى هدنة، لأنه أدرك أن اليهود يتفوقون عليه عسكرياً، وعندما هزم في مرج ابن عامر، قرر مجلس الجامعة إرسال قوات نظامية؛ ولكن كانت ردات فعل الدول العربية متباينة، فلم يستجب الجميع لمجلس الجامعة الذي طالب بإرسال أسلحة ومتطوعين، فتعهدت المملكة العربية السعودية، ومصر بإرسال مبلغ قليل من المال، كما تعهدت لبنان بإرسال عدد محدد من البنادق، أما سوريا فقد أبدت استعداداً عسكرياً في المنطقة، كما أقنعت العراق بتدريب متطوعين وإرسالهم إلى فلسطين. أما الملك عبد الله الذي فقد كان يسعى مع الوكالة اليهودية إلى تقسيم فلسطين بعد الانتداب، واقتسام القدس، لكن اليهود رفضوا ذلك لمعرفتهم التامة بقدرتهم العسكرية، ولعب ملك الأردن لعبة مزدوجة بالوعد الذي قطعه لجامعة الدول العربية؛ بأن يترأس المجهود الحربي للدول العربية في فلسطين، والسعي للتوصل إلى اتفاق مع الدولة اليهودية (ص: 132)، أما القيادة الفلسطينية، فقد كانت في حالة فوضى، ورحل عدد كبير منهم، ومن بقي سجل لهم التاريخ صمودهم حتى النهاية.

ويبقى السؤال ماثلاً: هل كان لبريطانيا دور مباشر في عملية التطهير العرقي؟ الشواهد التاريخية تشير إلى ذلك؛ فقد أعلن البريطانيون بعد إعلان خطة "دالت" أنهم لم يعودوا مسؤولين عن الأمن والنظام في المناطق، كما أعاقت من وجود فريق الأمم المتحدة في فلسطين، وتدخلها بطريقة كان من الممكن أن تؤدي إلى إنقاذ أعداد كبيرة من الفلسطينيين. ولقد سمحت بريطانيا بحدوث التطهير العرقي الذي جرى تحت بصر وسمع جنودها وموظفيها خلال فترة الانتداب (ص: 138)، وبهذا يؤكد بابيه، أن للعرب والبريطانيين ضلعاً كبيراً في عملية التطهير العرقي، ولولا هؤلاء، ودور اللوبي اليهودي الذي وصل نفوذه إلى الكونغرس الأمريكي، لما جاءت النتائج على هذه الصورة النهائية.

من مساق "طبيعة العلوم" الذي أشرف عليه الزميل نادر وهبة وشارك فيه 19 معلماً ومعلمة واستمر على مدى 6 أيام في مدرسة الفرندز بالبيرة.

الفصل السادس: الحرب المزيفة والحرب الحقيقية على فلسطين، أيار 1948

عرض الكاتب في هذا الفصل خطة "دالت"، والسياسة التي اتخذتها القوات اليهودية في أثناء تطبيقها للخطة، كما تناول الدور الضعيف للجيوش العربية في المحافظة على المناطق الفلسطينية، وقد أبرز بابيه الموقف الخاص بكل دولة، وكان الغالب في الجيوش العربية فقدها قيادةً موحدة، وندرة الأسلحة؛ لأن بريطانيا وفرنسا المموِّلتين للأسلحة أعلنتا حظراً على توريد الأسلحة إلى فلسطين، وعدد جيوشها؛ حيث كان أغلبهم من المتطوعين؛ لذلك أطلق رئيس هيئة أركان الفيلق العربي الإنجليزي غلوب باشا على هذه الحرب بـ "الحرب المزيفة"؛ لكونه يعلم أن تحضيرات جيش الإنقاذ كانت عقيمة، ووصفها بعض زملائه بأنها "مثيرة للشفقة" (ص: 140)، بينما استمرت روسيا في إمداد القوات اليهودية بالأسلحة.

أما المعارك التي حدثت بين الطرفين، فكانت في التجمعات السكانية اليهودية المعزولة الواقعة في قلب المنطقة التي خصصتها الأمم المتحدة للدول العربية، أو في المناطق المتطرفة، وهذه الفئة من اليهود كان عليها الدفاع عن نفسها وحدها، طبقاً لإستراتيجية خاصة اتخذها بن غوريون في ذلك الوقت (ص: 142).

كما يضيف بابيه أن أيام التطهير أطلق عليها "طهيور"، بعد إعلان قيام الدولة اليهودية، مساء 14 أيار، ولم يعد أعضاء الهيئة الاستشارية مشغولين بخطة الطرد؛ لأن خطة "دالت" تسير في الاتجاه الصحيح، ولكن اهتمامهم كان مرتكزاً على تحمل الحرب على جبهتين: الجيوش العربية، والمليون فلسطيني الذين أصبحوا في 15 أيار بموجب القانون الدولي، مواطنين إسرائيليين.

أما القرى المدرجة التي سُلمت أسماؤها إلى لواء "الكسندروني" لتدميرها خلال 14 و15 أيار فكانت: الطيرة، قلنسوة، قاقون، عورتا، دنابة، إكتابا، الشويكة، بالإضافة إلى احتلال قلقيلية مع أوامر بعدم تدميرها (ص: 144)، ولكن القوات اليهودية فضلت تنظيف المنطقة بخطة منهجية من الجنوب إلى الشمال، فقاموا بتدمير القرى الممتدة بين تل أبيب وحيفا، التي يبلغ عددها 64 قرية، ولم يبقَ منها إلا قرية "الفريديس"، و"جسر الزرقاء". وفي 22 أيار وقعت مجزرة الطنطورة، التي شبهها لواء الكسندروني كـ"عظمة في الحلق"، وبعد أن رفض أعيان القرية شروط الاستسلام المشروطة بالطرد، قررت القوات اليهودية الهجوم على القرية من الجهات الأربع خلافاً للمألوف، حيث كانت تتم محاصرة المنطقة من ثلاث جهات، ليتم طردهم من الجهة الرابعة. وقد وصف ضابط يهودي الإعدام في الطنطورة بقوله: "اقتيد الأسرى في مجموعات إلى مكان جانبي يبعد 200 متر وقتلوا رمياً بالرصاص"، وكان الجنود يأتون إلى القائد العام ويقولون: "ابن عمي قتل في الحرب" يسمع القائد ذلك؛ ويأمر الجنود بأخذ مجموعة، يتراوح عددها ما بين خمسة وسبعة أشخاص جانباً وإعدامها، وأتى جندي وقال إن أخاه قتل في إحدى المعارك، ومن أجل أخ واحد كان العقاب أشد، فقد أمر القائد جنوده بأخذ مجموعة أكبر، وأعدمت. . . وهكذا دواليك" (ص: 147).

وأورد لنا بابيه شهادة نزار الحنا من قرية "البصة" على ممارسات العدو، بناء على شهادة جدته: "كانت جدتي لأمي في سن المراهقة عندما دخل الإسرائيليون البصة، وأمروا بإيقاف جميع الشبان في صف وأعدموهم أمام إحدى الكنائس، وشاهدت جدتي "الهاجاناة" وهي تعدم شقيقين لها، أحدهما عمره 21 عاماً، والآخر 23 عاماً وكان متزوجاً حديثاً" (ص: 154). وكان لواءا "غولاني" و"ألكسندروني" يطبقان الأساليب الواردة في خطة "دالت" وكأنها دينية.

وختم بابيه هذا الفصل بالحديث عن هجمات الجيوش العربية النظامية واليهودية، تحت عنوان "حملات انتقامية"، فبعد أن كثفت الجيوش العربية النظامية حملاتها الهجومية، قامت القوات اليهودية بتدمير قرى "السميرية"، و"الزيت"، و"البصة"، و"الكابري"، و"أم الفرج"، و"النهر". ويورد الكاتب أنه بعد انتهاء الانتداب بتسع وعشرين ساعة؛ كانت جميع القرى تقريباً في المناطق الشمالية الغربية من الجليل قد دمرت؛ وهذا ما جعل "بن غوريون" يعلن مبتهجاً أمام اجتماع البرلمان "تم تحرير الجليل الغربي" (ص: 154).

الفصل السابع: تصاعد عمليات التطهير: حزيران - أيلول 1948

بدأ "بابيه" الفصل بالإشارة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص على عدم حرمان أي شخص من أملاكه بشكل تعسفي، وقد صدر هذا القرار قبل يوم واحد من إصدار قرار 194، الذي أعلن حق العودة للفلسطينيين غير المشروط (ص: 175).

وقد عرض بابيه محاولات إسرائيل واهتمامها برسم صورة الضحية أمام العالم، حيث قام يعقوب شمعوني "بترويج قضية إسرائيل في الخارج، قبل أن يلتفت العالم إلى فلسطين" (ص: 186)، وكان هذا خلافاً لما تقوم به، حيث استكملت عمليات التطهير في قرى لواء غزة: نجد، برير، سمسم، كوفخة، المحرّقة، هوج؛ وقد اهتم بن غوريون برصد أسماء القرى المدمرة في يومياته، ومتابعة قيمة الأموال التي نهبت من مصارف "العرب"، وبيارات الحمضيات، والأملاك التي صودرت (ص: 176). ومن اهتماماته أيضاً توزيع الغنائم، ومساءلة ضباطه عن نقص مادة الـ "تي أن تي" التي استخدمت في نسف البيوت وفق خطة "دالت" (ص: 176). ويشير بابيه في هذا الفصل إلى قبول إسرائيل الهدنة التي طرحها فولك برناندوت، بسبب توزيع قواتها على جبهات متعددة؛ ما أدى إلى تقصير جهودها الحربية.

الهدنة الأولى: أُعلنت رسمياً في (8 حزيران 1948) وانتهت في (8 تموز 1948)، ومن الملاحظ أن إسرائيل مارست الهدم منذ اللحظة التي طبقت فيها الهدنة، حيث كانت تهدف إلى توسيع مساحة الدولة اليهودية إلى (78%)، وكانت ثقتها نابعة من ازدياد قوتها الجوية؛ بسبب استلامها شحنة كبيرة من الطائرات الحديثة، فطبقت عملية "يتسحاق" على جنين، وطولكرم، وقلقيلية، وجسر نهر الأردن، كما احتلت "المجيدل" ضمن خطة "ديكل"، وصفورية، وقاقون ضمن عمليه

"كيباه". كما تم احتلال عدد من "الجيوب"، والقرى الواقعة على الطريق الساحلي مثل: عين غزال، وعين حوض، وطير حيفا، وكفر لام، وإجزم، بالإضافة إلى مدينة الناصرة، وعدد من القرى حولها، وكان للدروز دور كبير في تطهير تلك المناطق.

ما بين الهدنتين: عشرة أيام ما بين الهدنتين، تم فيها طرد سكان مدينتي اللد، والرملة البالغ عددهم 70 ألف نسمة ضمن خطة "داني"، كما مارس الجيش فيها حرباً نفسية، وما تضمنته من قصف عنيف، وطرد، ورؤية أقرباء يعدمون، وزوجات وبنات يتعرضون للمعاملة السيئة والسرقة، والاغتصاب، ولم يكن هناك أي تدخل دولي في ذلك الوقت، ولم تأت أية مساعدة من مراقبي الأمم المتحدة، الذين كانوا يراقبون عن كثب ما يجري دون أي رغبة أو قدرة على فعل شيء (ص: 185)، ولكن مبعوث الأمم المتحدة فولك برنادوت الذي ساهم في إنقاذ اليهود من أيدي النازيين، طالب بعودة جميع اللاجئين، وكتب توصية إلى الأمم المتحدة، ولكن تم اغتياله من جانب إرهابيين يهود. وفي الأيام العشرة تم استكمال ما بدأت به عملية "ديكل"، التي اهتمت بتطهير الناصرة وما حولها من القرى، وقد كان يسكن الناصرة 16 ألف نسمة منهم 10 آلاف من المسيحيين، بالإضافة إلى المسلمين؛ وهذا ما جعل بن غوريون يلغي قرار الطرد، قائلاً لـ "بن دونكلمان"، القائد العسكري للعمليات "إن العالم يراقبنا الآن" (ص: 199).

كما اتجه الهدف أيضاً إلى قرية حطين، فتم تدميرها في 17 تموز 1948، وبذلك انتهت عملية "ديكل" التي كانت نتيجتها طرد سكان القرى الواقعة حول الناصرة، وبعد ذلك اتجه بن غوريون إلى النقب؛ وكان عدد بدو النقب 90 ألف نسمة، موزعين على 96 عشيرة، فقامت القوات اليهودية بطرد إحدى عشرة عشيرة، وحصرت تسع عشرة عشيرة أخرى في محميات؛ عرفتها إسرائيل بأنها مناطق عسكرية مغلقة، غير مسموح بالخروج منها إلا بإذن خاص، واستمر طرد بدو النقب حتى سنة 1959" (ص: 201). ويقول بابيه إن طرد السكان من قراهم كان يتم على أساس أصلهم الديني.

الهدنة الثانية: بدأت هذه الهدنة في الثامن عشر من تموز، وفي هذه الأثناء انشغلت إسرائيل بحسم الوضع القانوني للأراضي التي احتلتها، والتي كانت من "الناحية القانونية تخص الدولة الفلسطينية بموجب قرار الأمم المتحدة"، وكان بن غوريون يعتبرها "مناطق مدارة"؛ أي ليست جزءاً من الدولة، لكنها خاضعة للنظام القضائي العسكري (ص: 203). وقد حاولت الحكومة التعتيم على هذه المناطق؛ خوفًا من مطالبة الأمم المتحدة بتفسير لاحتلالها. وفي تلك الفترة صدرت الأوامر بتدمير مدينة القنيطرة، في سياق عملية "سنير"؛ ولكن المدينة دمرت كلياً في سنة 1974، وكذلك قرية ترشيحا التي دمرت وفق عملية "ألف عاين" الصادرة في 19 أيلول من العام 1948؛ التي تنص على أنه "يجب طرد سكان ترشيحا إلى الشمال" (ص: 206).

وقد كان بن غوريون يهدف في العام 1948 إلى استكمال تدمير ثلاث مناطق رئيسية في فلسطين، وهي: وادي عارة، والجزء الغربي من الجليل الأعلى، والنقب الجنوبي، وقد فشلت القوات اليهودية باحتلال وادي عارة، إلا أنها ضُمت إليها بعد تنازل الملك عبد الله عنها في العام 1949 كجزء من اتفاقية الهدنة بين البلدين (ص: 204).

قام بابيه أثناء عرضه للقرى المهدمة بإبراز أهميتها التاريخية، ومعالم جمالها، ومصادر ثرواتها الطبيعية، وطبيعتها الاجتماعية والاقتصادية، كما تطرق إلى العائلات التي كانت تسكنها، وقد محيت تلك القرى دون أية اعتبارات تاريخية وخلقية من أجل استكمال عمليات الطرد، واتساع الدولة اليهودية. ولم يكتفوا بذلك، بل قاموا بإثبات ملكيتهم التاريخية لبعض القرى، مثل قرية "كفر لام" التي صنفتها "الهاجاناة" في ملفها القروي بأنها "حق لا بدّ من إرجاعه"، لذلك حاولت إثبات تواجد عدد من السامريين الذين اعتنقوا الإسلام، وقد نشر المؤرخ الصهيوني "بن تسفي" مع بن غوريون كتابا (**باليديشية**) سنة 1918 ادعيا فيه "أن الفلاحين العرب متحدرون من الفلاحين اليهود الذين بقوا في فلسطين بعد النفي الروماني، وتابع بن تسفي تطوير هذا الادعاء في الثلاثينيات والأربعينيات" (ص: 190)؛ وهذا ما جعلهم ينظرون إلى القرية بأنها حق أعيد إلى "مالكه الشرعي".

الفصل الثامن: إنجاز المهمة، تشرين الأول 1948-كانون الثاني 1949

انطلق بابيه في هذا الفصل من محاور عدة مستكمَلة، فقد تناول دور جيش الإنقاذ في الدفاع عن الجليل، وكذلك استخدام سياسة "فرق تسد"؛ التي اتبعتها القوات اليهودية مع المسلمين والمسيحيين، كما عرض جرائم الحرب التي استخدمتها إسرائيل مع القرى العربية، ومحاولتها في ضبط التوزيع الديموغرافي؛ لذلك استكملت عمليات الهدم للقرى والمدن الفلسطينية؛ فقامت بتدمير قرى الجليل الأعلى في يوم واحد في نهاية تشرين الأول: دير حنا، عيلبون، عرابة، إقرت، الفراضية، معليا، خربة عربين، كفر عنان، تربيخا، ترشيحا، ميرون، الفصاف، سعسع، الجش، فسوطة، قديتا (ص: 209). وفي نهاية تشرين الأول أصبح الجليل محتلاً بأسره (ص: 213)، وتم طرد بعض القرويين، والسماح لبعضهم الآخر بالبقاء، ولا يجد بابيه إجابة لهذا السلوك، وتبقى الإجابة ضمن التكهنات حسب قوله. أما سياسة "فرق تسد" فقد استخدمها الصهاينة مع الدروز، واستخدموها أيضاً مع المسيحيين مقابل قسم الولاء للدولة.

وتحت عنوان "جرائم الحرب"، تحدث بابيه عن مجزرة "سعسع"؛ التي نجم عنها مقتل خمسة عشر قروياً، بينهم خمسة أطفال، ويعيش معظمهم الآن في مخيمات اللاجئين في الجنوب اللبناني، وكذلك مجزرة الدوايمة في 28 تشرين الأول من العام 1948، التي تقع بين بئر السبع والخليل، وهي آخر مجزرة كبيرة ارتكبتها القوات اليهودية حتى سنة 1956، عندما قتلت 49 قروياً من قرية كفر قاسم، ولكي تستكمل إسرائيل بناء إمبراطوريتها؛ اتجهت نحو النقب الجنوبي في تشرين الثاني 1948، وتم طرد القوات المصرية منها، كما واصلت التقدم جنوباً حتى وصلت في آذار 1949 إلى أم الرشراش التي تدعى اليوم إيلات (ص: 221). كما تم احتلال إسدود والمجدل، وطرد سكانهما إلى غزة، وإطلاق النار بصورة عشوائية على سكان بئر السبع.

كما أشار إلى القرى التي لم تستهدف بالأصل، تحت مسمى عمليات

"التخلص مما تبقى"، وذلك لإمالة الميزان الديموغرافي إلى مصلحتهم، فتم طرد سكان قرى إضافية مثل: عرب السمنية بالقرب من عكا، والقرية الكبيرة "دير القاسي"، بالإضافة إلى قرى إقرت، وكفر برعم، والغابسية (ص: 213). واستخدمت الحيلة لطرد سكان إقرت، وتم الاستيلاء عليها في 31 تشرين الأول 1948، وكان سكانها من الطائفة المارونية، حيث أمرهم قائد الكتيبة بالمغادرة بحجة حمايتهم من الخطر، ووعدهم بالعودة خلال أسبوعين بعد انتهاء العمليات الحربية، ولكنهم مُنعوا من العودة، وفي 26 أيلول تم تطبيق قانون الطوارئ البريطاني على القرية لمنع عودة السكان، ورفع أهل إقرت قضيتهم إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية، التي أقرت في 28 أيار العام 1951 بعودة سكان إقرت إلى أراضيهم، ومن أجل الالتفاف على القرار أثبت الجيش أنه تم طردهم رسمياً خلال حرب 1948، وبعد ذلك قام الجيش الإسرائيلي بتدمير القرية كاملة في العام 1951 حتى تنتهي مسألتها، ونجم عن عمليات "التخلص مما تبقى" هدم وتدمير ومجازر جديدة.

وقد طُبقت السياسة الإسرائيلية تجاه عودة اللاجئين، على مستويين: المستوى الأول قومي، قضى بتدمير جميع القرى وتحويلها إلى مستعمرات، وفق قرار اتخذته الحكومة في آب 1948، أما المستوى الثاني فقد كان دبلوماسياً: انصب الجهد فيه على تفادي الضغط الدولي المتنامي على إسرائيل بعودة اللاجئين (ص: 215)، وبهذين المستويين سرّعت إسرائيل من عملية الهدم؛ لتفادي أي قرار دولي لعودة اللاجئين.

وفي نهاية الفصل، يصف بابيه اليهود بأنهم يقتلون وهم يبكون، وهي الطريقة الأخلاقية النموذجية التي لجأ إليها الإسرائيليون لإعفاء أنفسهم من تبعة أعمالهم كما جاء في قصيدة "ألترمان" (ص: 225)، حيث ينهي الفصل بالإشارة إلى عدد القرى التي احتلت ما بين تشرين الثاني 1948 حتى صيف 1949؛ حيث تم احتلال سبع وثمانين قرية، ومع بداية 1950 قسمت فلسطين إلى دولة إسرائيل، وضفة غربية أردنية، وقطاع غزة مصري (ص: 226).

الفصل التاسع: الاحتلال ووجهه القبيح

في هذا الفصل يرينا بابيه الوجه القبيح للاحتلال منطلقاً من الممارسات غير الأخلاقية التي انتهجها الجيش الإسرائيلي أثناء عملية التطهير العرقي، وقد بدأ بابيه الفصل بالحديث عن الاعتقالات الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني، ضمن خطة "عملية المشط". وأول ما بدأت هذه العمليات في مدينة حيفا، حيث تمّ البحث عن اللاجئين الذين رجعوا إلى بيوتهم، وكذلك "العرب المشبوهين" من دون تحديد طبيعة الشبهة؛ وكانت التهم الموجهة إليهم، تتمحور حول عدم حيازتهم بطاقة هوية صادرة عن الدولة، وكان العقاب يتراوح ما بين السجن، والترحيل إلى أحد معسكرات الاعتقال للانضمام إلى العرب المشبوهين (ص: 228).

كما أُنشئت معسكرات العمل في أعمال "السخرة"، وكان هؤلاء

من ورشة "التعبير بالرسم والموسيقى".

يُعاملون معاملة سيئة، بينما تعامل الحكومات العربية أسرى اليهود معاملة حسنة، وهذا ما شاهده مندوبو الصليب الأحمر، حيث أرسلوا التقارير المقلقة إلى مقرهم الرئيسي في جنيف، وكانت الجرائم تُرتكب تحت ستار منع التجول، وما نتج عنه من عمليات قتل كثيرة.

وكان النهب أكثر الجرائم انتشاراً، فكان على نوعين: النوع الرسمي والمنهجي الذي أمرت به الحكومة الإسرائيلية، واستهدف مخازن التموين الأساسية، التي كانت تحتفظ به الحكومة البريطانية لسد حاجة السكان العرب، وقد أرسلت هذه الغنائم إلى المستعمرات اليهودية، أما النوع الثاني فكان من النوع المتفرق الخاص، وقد قام يتسحاق تشيزيك حاكم يافا العسكري بإرسال رسالة إلى وزير المالية يشكو فيها بأنه: لم يعد قادراً على السيطرة على أعمال النهب، وتحمل موقف الجنود في حالات أُصدرت فيها أوامر صريحة بعدم إحراق منزل أو دكان لأنهم يتجاهلون الأوامر، ويسخرون منه أمام العرب (ص: 234-233). وكشف بابيه أيضاً وجهاً آخر للاحتلال، حينما أمر الحاكم العسكري سكان حيفا بترك منازلهم، والسكن في حي النسناس فقط، خلال أربعة أيام. وقد وصفها بولس فرح -من سكان حيفا- بـ"أنها عنصرية، وأنها حصر فلسطيني حيفا في غيتو" (ص: 235-236).

ومن الجرائم أيضاً الاغتصاب، وقد تم إثباته بثلاثة مصادر، وهي: المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، والصليب الأحمر، الأرشيفات الإسرائيلية، وهي تغطي فقط الحالات التي قدم فيها المغتصبون للمحاكمة، التاريخ الشفهي، الذي رواه مرتكبو الجرائم والضحايا، حيث استطاعوا التحدث تحت حماية مرور الزمن الطويل؛ وقد تم الكشف عن عملية اغتصاب حدثت في 12 آب 1949، حيث أسرت فصيلة من الجند في النقب، مرابطة في "كيبوتس نيريم" القريب من بيت حانون، فتاة فلسطينية في الثانية عشرة من عمرها، واحتجزتها في قاعدتها العسكرية القريبة من الكيبوتس، وتم حلق شعرها، وتناوب الجنود على اغتصابها، وفي النهاية قتلوها (ص: 238). ويضيف الكاتب أن "التقاليد والعار والصدمة هي الحواجز الثقافية والنفسية التي تحول دون حصولنا على صور أشمل لاغتصاب النساء الفلسطينيات في سياق الخراب العام الذي ألحقته القوات الإسرائيلية بالريف والمدن الفلسطينية خلال سنتي 1948 و1949" (ص: 239).

وعمل فايتس على وضع القرى الفلسطينية والأراضي الزراعية تحت وصاية الصندوق القومي اليهودي، وقد أنجزت هذه المهمة سنة 1967 "عندما أقر الكنيست قانون الاستيطان الزراعي، الذي منع تأجير الأراضي التي يملكها الصندوق القومي اليهودي لغير اليهود، ونص القانون أيضاً على حظر تحويل حصص المياه المخصصة لأراضي الصندوق القومي إلى غيرها من الأراضي" (ص: 250)، وأقر أيضاً قانون أملاك الغائبين سنة 1950، لذلك تمّ بيع الأراضي لأفراد ومجموعات يهودية بحجة أن أحداً لم يسأل عنها، كما حصل تغيير على الملامح الجغرافية للقرى والأراضي المصادرة، وقد طالب موظفون حكوميون بن غوريون تحت عنوان "فرصة تاريخية" بتغيير طابع حيفا العربي من خلال تدمير 227 منزلاً، وكذلك تدمير السوق المسقوفة (ص: 244). وأكثر ما آلم الشعب الفلسطيني الاعتداءات الصهيونية تجاه المقدسات الإسلامية، وتم بناء حدائق ومستعمرات جديدة تحت شعار "جعل الصحراء تزدهر" (ص: 249)، وقد عُدّت الأراضي المصادرة عوضاً عن خسائر أملاكهم التي فقدوها عندما جاؤوا إلى فلسطين. لذلك سارع بن غوريون في تكثيف توطين المهاجرين اليهود في الأراضي المصادرة، والبيوت المفرغة من أصحابها، متجاوزاً بذلك تهديدات الولايات المتحدة بشأن عودة اللاجئين، ولكن بعد العام 1949، حدث تغيير في وزارة الخارجية الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى تجاهل مسألة اللاجئين الفلسطينيين. أما العرب الذين بقوا في أراضيهم؛ فبعد أن ترسخ الاحتلال أصبح يُطلق عليهم بـ "العرب الإسرائيليين"، وكان لهؤلاء حق التصويت والترشح في الانتخابات لمجلس النواب الإسرائيلي، ولكن مع تقييدات شديدة، ولا يعني ذلك استقرارهم أمنياً، ففي العام 1953، تم ترحيل سكان قرية أم الفرج الواقعة بالقرب من نهاريا، وظل البدو في النقب عرضة للطرد حتى العام 1962، أما بالنسبة للأموال فقد صودرت من 1.3 مليون فلسطيني، وكانت مستثمرة في المصارف والمؤسسات التي استولت عليها السلطات الإسرائيلية بعد أيار 1948، ولم يتم التطرق إليها من الجانب الإسرائيلي، لأنها باتت في أيديهم (ص: 240). وينهي بابيه الفصل بالإشارة إلى تغيير الجغرافيا الفلسطينية ليُضفَى عليها الطابع اليهودي والعبري.

الفصل العاشر: مَحْو ذكرى النكبة

تناول بابيه في هذا الفصل قضية إنكار التاريخ الفلسطيني ومحوه؛ من أجل إثبات تاريخ لشعب آخر مكانه، وتطرق إلى دور الصندوق القومي في كتابة تاريخ يهودي فوق القرى المهدمة، ورسم معالم يهودية، لتُطمس المعالم الفلسطينية، وإقامة مستعمرات على أنقاضها وحدائق عامة مزروعة بأشجار السرو والصنوبر، من أجل إضفاء مظهر أوروبي عليها، ويطلق عليها أسماء عبرية تحت مخطط أيديولوجي لعبرنتها. ولم يكن هذا جديداً، فقد عملت لجنة التسميات التي أنشئت سنة 1920 على إطلاق أسماء عبرية على الأراضي، والأماكن التي كان اليهود يشترونها، كما أوجد الصندوق القومي على شبكته الإلكترونية مواد إعلانية توفر للزوار معلومات عنها، تحت شعار "الصحراء تزدهر"، لأن هذه المناطق قد أنشئت فوق أرض مقفرة لا ظل فيها، ويظهر على الشبكة أربعة مواقع، وهي: غابة بيريا، حديقة رامات مَنَشّيه، غابة القدس، الصطاف (ص: 257)، وهذه الحدائق أقيمت عَلى أنقاض القرى الفلسطينية بهدف طمس معالمها الفلسطينية، كما يقوم الصندوق القومي من خلال موقعه بتغيير حقائق تاريخية عن القرية وإرجاعها إلى عهد توراتي. ويشير الموقع أيضاً إلى أن بقايا القرى ما هي إلا "جزء أصيل من الطبيعة، وأسرارها المدهشة" (ص: 258). ويضيف بابيه أن تاريخ فلسطين يرحّل رجوعاً إلى الماضي التوراتي والتلمودي، كما حصل لقرية عين الزيتون؛ حيث يقوم الصندوق القومي على مزج التوعية البيئية بالأيديولوجيا الصهيونية ومحو الماضي.

ويختم "بابيه" الفصل بقوله: "هناك عاملان نجحا حتى الآن في تبديد جميع الفرص للتوصل إلى حل عادل للنزاع في فلسطين: أيديولوجيا التفوق العرقي الصهيونية، وعملية السلام، وهما عقبتان تخلدان مشكلة اللاجئين، وتقفان في طريق حلول سلام عادل وشامل في البلد" (ص: 262).

الفصل الحادي عشر: إنكار النكبة و"عملية السلام"

يرى بابيه أن اللاجئين الفلسطينيين قد نُسفوا من الذاكرة اليهودية، بعد طردهم قسراً من بيوتهم وأراضيهم، وبات وضعهم في أيدي القرارات الدولية، فأبعدت منظمة اللاجئين الدولية -التي ساعدت اللاجئين اليهود عقب الحرب العالمية الثانية- عن قضية لاجئي فلسطين، وبالمقابل تم إنشاء "الأونروا" العام 1949؛ للاهتمام بمليون لاجئ فلسطيني، انتهى الأمر بهم في المخيمات، وللاهتمام بشؤونهم الصحية والتعليمية. وخلال تلك الفترة، بدأت القومية الفلسطينية بالظهور، وتجسدت العام 1964 في منظمة التحرير الفلسطينية، التي واجهت إنكاراً للقضية الفلسطينية، ورفض الإسرائيليون الاعتراف بالنكبة، لذلك نجد أن قضيتي النكبة واللاجئين استبعدتا عن جدول أعمال السلام (ص: 246). وتحت عنوان "المحاولات الأولى للتوصل إلى سلام"؛ تحدث بابيه عن مؤتمر "لوزان" بسويسرا، الذي عقد على أساس قرار الأمم المتحدة 194 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين غير المشروط، مع إقامة دولتين، وتدويل القدس (ص: 265)، ولكن المبادرة نسفت من جانب بن غوريون، والملك عبد الله اللذين أرادا اقتسام ما تبقى من فلسطين، ومع الانتخابات الجديدة في أمريكا، وقيام الحرب الباردة في أوروبا أحبطت المحاولة وفشلت.

ركدت مساعي السلام ما بين 1948-1967، إلى أن قامت حرب حزيران التي انتهت باحتلال فلسطين كاملة، وقامت على إثرها مبادرات دولية لإيجاد حلول سلمية، إلا أن أمريكا مالت إلى الميزان الأقوى، فأصبحت مبادرات السلام تسترضي "معسكر السلام" الإسرائيلي؛ لذلك كانت إسرائيل تلغي وجهة النظر الفلسطينية، وتصورها على أنها إرهابية (ص: 266).

ويضيف بابيه أن مناطق 1948 استبعدت من العملية السلمية، واقتصرت على مناطق 1967؛ لأن قطاع غزة والضفة يشكلان فقط 22% من مساحة الأراضي الفلسطينية، وقدم أنور السادات مبادرة للسلام إلى مناحيم بيغن، تقوم على منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في ظل سيطرة إسرائيلية، كما تخلى الملك حسين عن مطمعه في الضفة، والقدس الشرقية بعد اندلاع انتفاضة العام 1987؛ لأنه أصبح غير قادر على المفاوضات بالنيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية، الممثلة للشعب الفلسطيني، وأدت الانتفاضة الأولى إلى جلوس القيادة الفلسطينية مع الإسرائيليين من أجل السلام، ونتج عنه مؤتمر مدريد للسلام العام 1991، الذي كان بمثابة مفاجأة منحتها أمريكا للعرب إثر حصولها على دعم لغزو العراق في حرب الخليج الأولى.

كما تناول الكاتب اتفاق أوسلو، وما نتج عنه من رواسب أدت إلى تجميد عملية السلام، وتصاعد شدة العنف في المنطقة. وكنتيجة لفشل أوسلو، طُرحت حلول بديلة، مثل: خارطة الطريق، واتفاق جنيف، الذي ينص على عودة اللاجئين الفلسطينيين مشروطاً بالضفة وقطاع غزة، ولا يعترف بالتطهير العرقي، لكنه يقترح التعويض خياراً (ص: 275).

ويضيف بابيه أن إسرائيل لا تستطيع الاعتراف بالفلسطينيين كضحايا؛ لأن ذلك سيؤدي إلى "تقويض مكانتهم كضحايا" (ص: 273)، وسيكون له تداعيات سياسية على المستوى الدولي، والأخلاقي في نفوس اليهود.

الفصل الثاني عشر: إسرائيل القلعة

بدأ بابيه الفصل بحديث أرنون سوفير، أستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا، الذي قال: "وهكذا إذا أردنا أن نبقى أحياء؛ علينا أن نقتل ونقتل ونقتل طوال اليوم، وفي كل يوم (...) إذا لم نقتل سينتهي وجودنا (...) الانفصال من جانب واحد لن يضمن "سلاماً"، وإنما دولة صهيونية- يهودية ذات أغلبية ساحقة يهودية" (ص: 277).

هذه السياسة التي مارستها إسرائيل منذ العام 1948، ما زالت تمارسها حتى اليوم، ففي العام 2006 اقتحم الجنود الإسرائيليون قرية جلجولية الفلسطينية، ورحّلوا ثماني نساء متزوجات، وحوامل، ولديهن أطفال، إلى الضفة الغربية. ونتيجة الشعور بالخطر "الديموغرافي"، أقر الكنيست في 31 تموز 2003 قانوناً يمنع الفلسطينيين -سكان الضفة- من الحصول على الجنسية أو الإقامة الدائمة (ص: 278). وقدم اليمين فكرة "الترانسفير الطوعي" كحل للمشكلة الديموغرافية -وهو تعبير ملطف عن التطهير العرقي حسب قول بابيه- للفلسطينيين إلى الضفة الغربية (ص: 279). وترى الصهيونية منذ أواخر القرن التاسع عشر "المشكلة السكانية" كعقبة في تحقيق حلمها؛ لذا تزايد عدد اليهود إثر هجرتين ضخمتين، جلبت مليون مهاجر في كل منها العام 1949، والثانية في الثمانينيات، مع بقاء نسبة الفلسطينيين 20%، أما اليوم، فقد اختار أولمرت ما سماه "هتكنسوت"، التي تعني "تجمعاً" أو "انطواء"، وتعني ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، مع ترك مناطق مزدحمة بالسكان الفلسطينيين، وترجمت هذه السياسة بالجدار الفاصل. ويضيف الكاتب أن "الميزان الديموغرافي" لن يبقى على حاله، بسبب ارتفاع نسبة المواليد لدى الفلسطينيين، قياساً باليهود.

كما استغلت إسرائيل أحداث 11 أيلول في تأييد سياسة "الميزان الديموغرافي"، في جعل الغرب ينظرون إلى العرب في إسرائيل على أنهم مسلمون، وقد نشرت **معاريف** في 2 شباط 2003 مقالة تحت عنوان رئيسي "ربع الأطفال في إسرائيل مسلمون" (ص: 280)، وهذا يعني أن الزيادة الطبيعية هي مسلمة، وهي ليست مشكلة بقدر ما هي "خطر".

وفي الجامعات الإسرائيلية، يأخذ الطلبة مقررات تعليمية عن تفاقم المشكلة الديموغرافية، وتحاضر طلاب الحقوق الأستاذة "روث غبيسون"، التي صرحت: "لإسرائيل الحق في ضبط النمو الطبيعي الفلسطيني" (ص: 281)، أما الفلسطينيون، فيشعرون بالخطر؛ لأنهم يدركون جيداً أنه في حالة إعلان الدولة رسمياً، فإن العرب يشكلون خطراً، فستتبع سياسة الطوارئ الموروثة منذ العهد البريطاني، من نسف للبيوت، وطرد للسكان، وتوقف الجرائد عن الصدور (ص: 281).

وللكاتب رؤية في إنهاء الصراع بين الطرفين، من خلال شرائح في

المجتمع اليهودي في إسرائيل التي "اختارت أن تؤثر في تكوينها الاعتبارات الإنسانية، لا الهندسة الصهيونية الاجتماعية" (ص: 285)، ومن خلال أغلبية الفلسطينيين الذين لم يتمكن الاحتلال اليهودي من فقدها إنسانيتها، على الرغم من الممارسات الوحشية والاضطهاد، لذا فهي تأمل بالمصالحة.

ويدعو إلى الاستفادة من فرص السلام؛ لأنها لن تكون مفتوحة إلى الأبد، بسبب الغضب الذي يملأ أرض إسرائيل، النابع من أفعالها وسياساتها المحكومة بالعنصرية والتعصب الديني. ويختم بابيه الفصل بمطالبة إخوانه الفلسطينيين، وأخواته الفلسطينيات بالتمسك بالأمل، وعدم اليأس الذي سيطر على حياتهم منذ أن قامت دولة إسرائيل فوق مدنهم وقراهم المدمرة.

الخاتمة

بدأ بابيه حديثه في بداية كتابه عن "البيت الأحمر" الذي حيكت فيه عملية التطهير العرقي، وختم كتابه بالحديث عن "البيت الأخضر" الذي تُقام فوقه جامعة تل أبيب، والرواية الصهيونية تقول إنه بُني في القرن التاسع عشر، وأن مالكه كان يدعى "شيح مونيس"، وهو شخص خيالي عديم الملامح كالناس الآخرين الذين كانوا يسكنون القرية. "فالبيت الأخضر هو الصورة المصغرة لإنكار الخطة الصهيونية الرئيسية لتطهير فلسطين عرقياً" (ص: 287).

وينتقد بابيه سياسة الجامعة ومصداقية بحثها الأكاديمي، متناولاً علماءها والذين بإمكانهم كشف الحقائق من خلال تخصصاتهم المختلفة، وتصحيح سياسة اقترفتها حكومتهم. ويضيف أن أعداداً كبيرة من الإسرائيليين أصبحت مدركة لحقيقة ما جرى العام 1948، وتفهم المضامين الأخلاقية للتطهير العرقي، وتدرك خطورة تفعيل التطهير العرقي للمحافظة على الأغلبية اليهودية، مع أن عدد هؤلاء قليل، ويشير إلى أن الطرفين يملكان معاً مفتاح المصالحة والسلام على أرض فلسطين الممزقة، ولكي يحدث ذلك لا بدّ من مواجهة نتائج التطهير العرقي الذي ارتكب العام 1948.

ويختم بابيه باندهاشه الشديد من كون الجريمة نسيت تماماً ومحيت من عقول اليهود وذاكرتهم، ويؤكد أن الأيديولوجيا التي ساعدت على التطهير العرقي ما زالت حية ومستمرة؛ ويرجع سبب ذلك؛ لأن مراحل التطهير العرقي لم تلحظ فحسب، بل قامت إسرائيل بتمويه الكلمات، فنتجت لغة أخرى جديدة، عملت على تغطية نتائج التطهير العرقي. ويضيف أن التطهير العرقي ما زال مستمراً حتى لحظة طبع الكتاب، والمتجسد في الفلسطينيين القاطنين في القدس، وقرب الجدار، ومن يعيش في وهم أنهم آمنون، فالصراع متبادل، ولن ينجو الطرفان من صراعهما، فالمشكلة اليهودية مع شخصيتها الصهيونية الإثنية، وسياستها الهجومية التي مارستها على قطاع غزة ولبنان، فقوتها العسكرية جبارة، وقد يتم استهداف إيران وسورية في المستقبل؛ لإضعافهما عسكرياً (ص: 291).

وأخيراً نلاحظ أن بابيه في هذا الكتاب يُظهر رؤية المجتمع اليهودي للنكبة، ويحاول إثباتها ليس في الذاكرة اليهودية فحسب، بل العالمية؛ لأن إسرائيل نجحت في طمسها وتغييبها، كما نجحت في إيجاد بدائل من خلال أساطير توراتية تلغي حقائق تاريخية، وذاكرة فلسطينية مؤلمة.

باسمة صواف
مدرسة الماجدة وسيلة – بير زيت
مشروع التكون المهني المستمر في المدارس

من مساق "التعبير والرسوم".